

القاعدة: " المنازعة في إجراءات التحصيل خلال المرحلة الابتدائية ثم المنازعة في الفرض الضريبي استئنافيا يعد طلبا جديدا لا يمكن تقديمه لأول مرة أثناء النظر في الطعن بالاستئناف "

L'arrêt rendu par la chambre administrative de la Cour de Cassation en date du 30 mars 2023 fixe la limite des nouvelles demandes pouvant être formulées pour la première fois en phase d'appel, au sens des dispositions de l'article 143 du code de procédure civile (CPC).

La Cour a considéré dans le cas d'espèce, qu'une requête introductive d'instance basée dans sa globalité sur l'action en nullité des actes de recouvrement forcé, prive la juridiction d'appel du droit de statuer sur la validité de la procédure de taxation (*assiette*), soulevée pour la première fois en phase d'appel.



تكن أهمية القرار الصادر عن الغرفة الإدارية لمحكمة النقض بتاريخ 30 مارس 2023 في كونه حدد من خلال وقائع النازلة المعروضة عليه، إحدى تجليات الطلب الجديد وفق ما هو محدد ضمن مقتضيات المادة 143 من ق م م، و اعتبر أن المنازعة في إجراءات التحصيل أمام المحكمة الابتدائية، تمنع محكمة الدرجة الثانية من النظر في مدى صحة مسطرة الفرض على أساس أنه يعد طلبا جديدا مادام أنه سيفضي إلى نتيجة أو مآل مغاير لما هو مضمن في ملتزمات الأطراف من خلال المقال الافتتاحي للدعوى والتي كانت تنصب على الحكم ببطالان إجراءات التحصيل دون غيرها.

" لكن حيث إنه طبقا لمقتضيات الفصل 143 من ق.م.م لا يمكن تقديم أي طلب جديد أثناء النظر في الاستئناف باستثناء طلب المقاصة أو كون الطلب الجديد لا يعدو أن يكون دفاعا عن الطلب الأصلي. ومؤدى ذلك أن نظر محكمة الاستئناف كدرجة ثانية للنقاضي يقتصر على النظر فيما تناولته أسباب الاستئناف ولا يجوز لها أن تفصل في طلبات كانت معروضة أمام المحكمة الابتدائية، ولم تطرح عليها من خلال مقال الاستئناف كما لا يجوز لها أن تفصل في طلبات جديدة لم يسبق عرضها على المحكمة الابتدائية. وإنه لما كان الثابت من الاطلاع على المقال الافتتاحي للمطوبين في النقض أنه يرمي إلى الطعن في إجراءات تحصيل الضرائب للتقادم وكذا الطعن في إجراءات تحصيلها والتمسا الحكم بسقوط حق الخزينة العامة في استخلاص الضريبة التي أجري بشأنها رهن جبري لضمان الأداء، والحكم بتقادم إجراءات تحصيلها.

وبالتالي فإن منازعة الطالبين في مسطرة فرض الضريبة لعيب التبليغ لم تكن من الطلبات المعروضة على محكمة الدرجة الأولى...."

القرار عدد 387 الصادر عن الغرفة الإدارية لمحكمة النقض بتاريخ 2023/3/30 - الملف عدد 2022/2/4/483